

مؤقت

مجلس الأمن

السنة التاسعة والستون



الجلسة ٧٢٦٠

الثلاثاء، ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيدة باور.	(الولايات المتحدة الأمريكية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد إلبيتشوف
	الأرجنتين.	السيدة بيرسيغال
	الأردن	السيدة قعوار
	أستراليا.	السيد بلس
	تشاد.	السيد بانتي
	جمهورية كوريا.	السيد أوه جون
	رواندا	السيد ندوهونغريهي
	شيلي	السيد باروس ميليت
	الصين	السيد ليو جياي
	فرنسا	السيد ديلاتر
	لكسمبرغ	السيدة لوكاس
	ليتوانيا	السيد بدريكايتي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.	السيد ويلسون
	نيجيريا.	السيدة أوغوو

جدول الأعمال

الحالة في ليبيا

التقرير المرحلي الثامن والعشرون للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في ليبيا
(S/2014/598).

رسالة مؤرخة ٢٨ آب/أغسطس ٢٠١٤ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الأمين العام
(S/2013/644)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506. وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1452878 (A)



افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في ليبيا

التقرير المرحلي الثامن والعشرون للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في ليبيا (S/2014/598).

رسالة مؤرخة ٢٨ آب/أغسطس ٢٠١٤ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الأمين العام (S/2013/644)

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل ليبيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وبالنيابة عن المجلس، أرحب بمعالي السيد براوني ج. ساموكاي، وزير الدفاع الوطني في ليبيا.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيدة كارين لاندغرين، الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة الأمم المتحدة في ليبيا، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو سعادة السيد مارتن غرونديتس، رئيس تشكيلة ليبيا التابعة للجنة بناء السلام والممثل الدائم للسويد، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2014/598، التي تتضمن التقرير المرحلي الثامن والعشرين للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في ليبيا. وأود أن ألفت انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2014/644، التي تتضمن

رسالة مؤرخة ٢٨ آب/أغسطس ٢٠١٤ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الأمين العام.

أعطي الكلمة الآن للسيدة لاندغرين.

السيدة لاندغرين (تكلمت بالإنكليزية): لقد طغى وباء فيروس الإيبولا على تقرير الأمين العام عن ليبيا (S/2014/598) المعروض على المجلس. فالليبيون يواجهون التهديد الأخطر منذ الحرب، وسأركز في ملاحظاتي على هذا الأمر.

إن تفشي وباء الإيبولا في ليبيا لا هوادة فيه. وتفيد وزارة الصحة بأن عدد الحالات المبلغ عنها قد تجاوز ٢٠٧٠ حالة، مع ما يزيد على ٢٠٠ حالة وفاة، ولكن هذه الأرقام تقل كثيراً جداً عن الحصيلة الحقيقية لضحايا الإيبولا. إن سرعة وقوع الخسائر في الأرواح وحجمها وانعكاسات الأزمة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية تؤثر تأثيراً عميقاً على ليبيا.

وبخلاف الزلازل أو الفيضانات، تتزايد هذه الأزمة باطراد حيث إن كل حالة إصابة جديدة تُحدث إصابات أخرى. وأصبحت رعاية المرضى ودفن الموتى الآن أعمالاً مخوفة بالمخاطر. وكان النظام الصحي الليبري الأضعف في المنطقة، على الرغم من عقد من جهود الشراكة؛ والآن، فقد أصيب ما لا يقل عن ١٦٠ من العاملين في المجال الصحي بالمرض وتوفي ٨٠. وأمضى معظم العاملين الصحيين فترات طويلة من دون توفر ما يناسب من المعدات الوقائية أو التدريب أو الأجر. وأدت طقوس دفن الموتى المحلية التي تنطوي على لمس وغسل الميت إلى عدد كبير جداً من الوفيات الجديدة، وسيتعين الاستعاضة عنها بطقوس أكثر أماناً، مما يتطلب التزاماً من جانب القادة الدينيين والتقليديين. وقد أنكر الكثير من المجتمعات المحلية وجود فيروس الإيبولا من أساسه.

وليس هناك خلاف حقيقي بين خبراء الصحة بشأن ما ينبغي القيام به. إن الدعوة وتعبئة المجتمعات المحلية والنقل

التي يكفلها الدستور. وصادقت الهيئة التشريعية على القرار، على النحو المطلوب في الدستور.

وفي وقت لاحق من ذلك الشهر، تم فرض حظر التجول من الساعة التاسعة ليلاً إلى الساعة السادسة صباحاً، والذي تم تأخيره اعتباراً من البارحة ليبدأ في الحادية عشرة ليلاً. وفي سياق حالة الطوارئ، تم توسيع الدور الداخلي المحدود للقوات المسلحة الليبرية ونُشر الجيش، جنباً إلى جنب مع الشرطة الوطنية ودائرة الهجرة، لعزل المقاطعات والمجتمعات المحلية المتضررة بشكل كبير بفيروس الإيبولا ولحماية المقاطعات الأقل تضرراً. وفوائد عزل المجتمعات المحلية المتضررة من الإيبولا لمنع انتقال المرض ليست واضحة. ولم تتضمن تلك العمليات، حتى الآن، دوماً ترتيبات مسبقة لتوفير الغذاء والماء، أو ما يكفي من التواصل الداعم مع المجتمعات المحلية المعنية.

وفي ٢٠ آب/أغسطس، عندما دشنت الحكومة عملية بقيادة القوات المسلحة لعزل منطقة ويست بوينت في مونروفييا، ارتفعت أسعار السلع الأساسية ارتفاعاً حاداً في المنطقة المطوّقة خلال ساعات. واحتجّ السكان المذعورون على فرض الطوق وأطلقت أعيرة نارية في المواجهات مع القوات المسلّحة وأصيب فتى في الخامسة عشرة من عمره بجراح قاتلة. وعقب هذا الحادث، قطعت الرئيسة إيلين جونسون - سيرليف التزاماً بأنه لن يكون هناك المزيد من استخدام القوة المميتة. وفي ٣٠ آب/أغسطس، تم رفع الطوق المضروب حول ويست بوينت.

تستمر القيود المفروضة على التنقل في جميع أنحاء البلد، بما في ذلك من خلال عمليات للقوات المسلحة. ولا يتم تطبيق معايير المرور عبر نقاط التفتيش بصورة متسقة أو توضيحها للجمهور، مما يزيد من فرص تشكيل لجان الأمن الأهلية والترّجّح. وعلى الرغم من أنه يبدو أن هناك بعض التنسيق بين الوكالات الأمنية في الاستجابة لمرض الإيبولا، إلا أن

العاجل للحالات المشتبه فيها لفيروس الإيبولا من المجتمعات المحلية إلى مراكز التعامل مع الحالات والتخلص العاجل والأمن من الجثث والتعقب القوي للمخالطين والبحث النشط عن الحالات هي العناصر الرئيسية. وهذا يتطلب التنقل بين المجتمعات المحلية - وحتى من منزل إلى منزل - للاستعلام والإبلاغ وتقديم الدعم. ويحتاج إلى توظيف عاملين في المجال الصحي في مراكز التعامل مع حالات الإيبولا، مع تطبيق تدابير دقيقة لمكافحة العدوى.

فحتى الآن، لا يزال المرضى في مراحل متقدمة من الإصابة بالفيروس يُنقلون إلى مرافق لا يمكنها أن تقبلهم. وسيتم إنشاء أربعة مراكز جديدة للتعامل مع الحالات في مونروفييا، لتضيف نحو ٥٠٠ سرير في العاصمة وحدها، ولكن حتى هذا قد لا يستجيب استجابة تامة للاحتياجات. وسنعرف أننا أصبحنا أقوى من هذا الوباء عندما نجد أن هناك طاقة استيعابية إضافية من الأسرة.

بحلول أواخر تموز/يوليه، كان الإيبولا قد أثار الذعر على نطاق واسع واتخذت الحكومة عدة تدابير. فقد أغلقت الحدود، فيما عدا بعض نقاط العبور الخاضعة لمراقبة صارمة؛ وتم منح العاملين غير الأساسيين في الحكومة إجازة إلزامية؛ وتم تقييد معظم السفر الحكومي. وصدرت الأوامر بإغلاق الأسواق الحدودية والمدارس وغيرها من المؤسسات وتم تعليق التجمعات الكبيرة. ولكن انتشار فيروس الإيبولا فاق في سرعته القدرة الحكومية على الاستجابة. وفي العديد من الحالات، اندلع الغضب الشعبي تجاه الفشل في نقل حثّ ضحايا المرض من الشوارع والمنازل.

وفي ٦ آب/أغسطس، أعلنت الرئيسة إيلين جونسون - سيرليف حالة الطوارئ لمدة ٩٠ يوماً، مشيرة إلى أن حجم هذا الوباء ونطاقه يفوقان قدرة المؤسسات الوطنية والأطر القانونية القائمة على الاستجابة. وتطلّب الأمر اتخاذ تدابير استثنائية، كما قالت الرئيسة، بما في ذلك تعليق بعض الحقوق

قبل انتهاء فترات أعضاء مجلس الشيوخ الـ ١٥ الحاليين في ٦ كانون الثاني/يناير. ويجري استكشاف الإطار القانوني للتأجيل بمعرفة الهيئة التشريعية ولجنة إصلاح القانون. وسيتعين على لجنة الانتخابات أن توضح الأمور قريباً. وهناك اعتراف متزايد بأنه قد يصعب الالتزام بالجدول الزمني للانتخابات في كانون الأول/ديسمبر فيما إذا استمرت الأزمة.

وقد عانت أيضاً عملية استعراض الدستور. فلم يتسن عقد المؤتمر الدستوري الوطني الذي كان من المقرر أن يجتمع في آب/أغسطس، مما أدى إلى تأخير المناقشة الوطنية للتعديلات المقترحة ونظر الهيئة التشريعية في المقترحات التي كانت ستعقب ذلك. وهذا يدفع الاستفتاء الوطني بشأن الإصلاحات الدستورية على الأقل إلى عام ٢٠١٦. والحكومة، باعترافها، مُستترفة الطاقة للغاية. وتفيد أنباء بأن العديد من المسؤولين قد غادروا البلد أو بقوا في الخارج، على الرغم من إعلان مكتب الرئيسة في ١١ آب/أغسطس أن المسؤولين الذين لن يعودوا إلى البلد في غضون أسبوع واحد سيفقدون وظائفهم. وأسهم الافتقار إلى الثقة في قدرة الحكومة على معالجة الأزمة في ظهور ديناميات سياسية سريعة التغير، ويتردد على نطاق واسع أن بعض الليبيين، بما في ذلك في أوساط الشتات، قد دعوا إلى انتقال منظم للسلطة من الحكومة الحالية.

وسوف يتطلب التصدي الناجح للإيولا حكماً مستقراً. ومنذ نهاية الحرب الأهلية، أحرزت ليبيا تقدماً في تطوير القدرات المؤسسية الأساسية مع إرساء الأسس للتحويل إلى دولة ديمقراطية. ومع ذلك، بدأت أزمة الإيولا تقضي على بعض هذا التقدم. وكشفت المهمة الهائلة المتمثلة في التصدي لفيروس الإيولا عن مواطن ضعف مؤسسية عميقة ومستمرة، بما في ذلك في القطاع الأمني. ومع تراكم المتطلبات، تواجه الشرطة تحديات ضخمة في تخطيط وتنفيذ عمليات واسعة النطاق بسبب رداءة اللوجستيات والاتصالات والمركزية الشديدة لهيكل القيادة والتركيز المفرط للأفراد في مونروfia.

كل وكالة تخطط وتنفذ عملياتها الأمنية الخاصة، حيث يبدو التنسيق ظاهراً أكثر على الصعيد القطري. وقد أنشئ مركز للقيادة المشتركة للإشراف على العمليات على الصعيد الوطني. وأدى تعطيل التجارة عبر الحدود والقيود المفروضة على التنقل الداخلي وعدم اليقين الاقتصادي بشكل عام إلى حالة من شراء الأغذية والسلع الأخرى بدافع الذعر. وأكد عدد من أصحاب الامتيازات الكبرى للحكومة ولموظفيهم أنهم لا يعتزمون إنهاء أعمالهم، ولكن العديد منهم خفضوا عملياتهم وأعادوا الموظفين الأجانب إلى أوطانهم. وتوقف عدد من امتيازات استغلال الغابات عن العمل وتفيد التقارير بتسريح ما يزيد على ١٠ ٠٠٠ من العاملين في مجال الغابات. وفي ظل المعدلات المرتفعة أساساً للبطالة والعمالة الناقصة، زاد الإيولا من عدم اليقين الاقتصادي في ليبيا.

وأعلنت وزارة المالية وتخطيط التنمية أن الحكومة تواجه بالفعل نقصاً في الإيرادات بواقع ٥٧ مليون دولار، وأبلغت الجهات المانحة بمؤشرات أولية لفجوة قدرها ١١٦ مليون دولار في الميزانية. وقد نُقحت توقعات النمو انخفاضاً إلى ٢,٩ في المائة عوضاً عن ٥,٩ في المائة. وتنقّح السلطة التنفيذية الميزانية لتعبر عن أوجه النقص في الإيرادات ولتؤكد أن الحكومة تملك الموارد اللازمة للعمل أثناء الاستجابة لمرض الإيولا. وبما أن الميزانية الوطنية للسنة المالية التي تبدأ في ١ تموز/يوليه لم تُعتمد، ما فتئت الحكومة تعمل اعتماداً على سلفة تعادل واحداً من اثني عشر جزءاً من ميزانية العام الماضي.

وقد خلق تفشي الإيولا أيضاً حالة من عدم اليقين تجاه بعض العمليات الديمقراطية الأساسية. وفي معرض الإشارة إلى أنها لن تستطيع إجراء انتخابات ذات مصداقية لمجلس الشيوخ في تشرين الأول/أكتوبر، على النحو المقرر، اقترحت لجنة الانتخابات الوطنية تأجيلها حتى الأسبوع الثاني من كانون الأول/ديسمبر، الأمر الذي من شأنه أن يتيح إجراء التصويت

خلال إقامة شراكة على الصعيدين الوطني والدولي. وما عدا مبلغ التمويل الحكومي الأولي البالغ ٢٠ مليون دولار والذي وافقت عليه الهيئة التشريعية، والذي أمكن تدبير ٥ ملايين دولار منه، لم يتلقّ الصندوق الاستثماري ذو الصلة أي دعم مالي كبير. وسيكون من الضروري وجود إدارة مالية تتسم بالشفافية والمصداقية والبنك الدولي يعمل على إيجاد طريقة من خلال صندوقه الاستثماري للتنمية.

منذ أواخر تموز/يوليه، حوّلت بعثة الأمم المتحدة في ليبيا تركيزها الكامل إلى فيروس الإيبولا وعمدت إلى دعم الاستجابة التي تقودها السلطات الوطنية. وبالنظر إلى انخفاض نشاط الحكومة والجهات الوطنية الفاعلة الأخرى، فإن جانباً من عمل البعثة، كما كان متصوراً في الأصل، قد تباطأ في مجالات الإصلاح الدستوري والمصالحة الوطنية وإصلاح الأراضي وبناء قدرات وكالات الأمن وإدارة الموارد الطبيعية. ومع ذلك، لم توقف البعثة أنشطتها التي كُلفت بها وكثفت أعمالها الأخرى فيما يتعلق بالقطاع الأمني وسيادة القانون والمساعدات السياسية الحميدة وحماية المدنيين ورصد ودعم حقوق الإنسان.

وفي المعركة ضد فيروس الإيبولا، تعمل البعثة استناداً إلى أربعة أسس للمشاركة والدعم، ألا وهي: الأمن وسيادة القانون؛ اللوجستيات؛ الاتصالات والتوعية؛ والتنسيق على المستوى المركزي وعلى صعيد المقاطعات. ويواصل العسكريون وأفراد الشرطة التابعون لنا تقديم المشورة والدعم التشغيليين لنظرائهم الوطنيين، بما في ذلك إلحاق ضباط اتصال بمركز القيادة المشتركة مع عناصر الجيش الليبري وضباط الشرطة والهجرة. وتعمل بعثة الأمم المتحدة عن كثب مع وزارة العدل والسلطة القضائية للتصدي للمعدلات المرتفعة جداً للاحتجاز السابق للمحاكمة. وذلك يساعد في تخفيف وطأة الاكتظاظ في السجون الرئيسية في ليبيا، الأمر الذي يشكل شأغلاً إضافياً في سياق فيروس الإيبولا.

وعلى الرغم من أن التقدم الهزيل المحرز في عملية نقل المسؤوليات الأمنية قد يتعثر بسبب الإيبولا، فإن تسليم المهام الأمنية من بعثة الأمم المتحدة في ليبيا إلى الجهات الفاعلة الوطنية يجري، حتى الآن، وفقاً للجدول الزمني المتفق عليه بين الحكومة والبعثة.

ومنذ الانتهاء من المرحلة الثانية من خفض العسكري التدريجي لبعثة الأمم المتحدة في حزيران/يونيه، لم يعد للبعثة وجود عسكري ثابت في سبع من مقاطعات ليبيا البالغ عددها ١٥ مقاطعة، ولم يعد لها أي وجود له القدرة على الاستجابة الأمنية المسلحة في أربع مقاطعات.

ومع توفير مزيد من التمويل للاستجابة لفيروس الإيبولا، سيكون من المهم أن تتحمل الحكومة المسؤولية الكاملة عن توفير موارد كافية للشرطة الوطنية الليبرية وإخضاعها للمساءلة في ما يتعلق بالإنجاز. وسيكون من المهم للغاية بالنسبة لذلك القدرة على اغتنام الفرصة لنشر ضباط الشرطة على نطاق أوسع في جميع أنحاء البلد. وقد أوقف تفشي الإيبولا العمليات الحدودية المشتركة بين بعثة الأمم المتحدة في ليبيا وعمليات الأمم المتحدة في كوت ديفوار والسلطات الإيفوارية. وبخلاف الحوادث التي وقعت داخل كوت ديفوار بالقرب من الحدود الليبرية في شباط/فبراير وأيار/مايو، نعمت المناطق الحدودية بالسلام خلال عام ٢٠١٤. وعلى الرغم من أن عودة اللاجئين الإيفواريين ما زالت معلقة، إلا أن الحالة في مخيمات اللاجئين لا تزال هادئة.

وفي مرحلة مبكرة من الأزمة، أنشأت الحكومة فرقة عمل وطنية معنية بالإيبولا، برئاسة الرئيسة نفسها، وتقوم بدور القيادة العامة للاستجابة في ليبيا. وتعرض الهيكل، الذي شهد تعديلات، للانتقاد بسبب الفشل في السيطرة على الوباء. وقد وُجّهت نداءات في ليبيا من أجل تعزيز الدور الدولي في هياكل التنسيق.

وكما هو الحال في غينيا وسيراليون، فإن المناقشات جارية من أجل إيجاد منبر عام لتنسيق جهود الاستجابة في ليبيا من

ولكن حتى الآن، لم يتلقَ كثير من مفوضي الشرطة سوى ٣٠٠ ٢ دولار من الحكومة المركزية. ونحن نفهم أن المزيد من التمويل يمكن أن يكون في الطريق. وفي الوقت نفسه، فإن بعثة الأمم المتحدة حوّلت برنامج مشاريع الأثر السريع المفيدة دوماً نحو توفير دعم عاجل في مواجهة الإيولا.

ولا تزال هناك علاقة وثيقة وتشاورية بين بعثة الأمم المتحدة وشركاء الفريق القطري للأمم المتحدة. وقبل خمسة أسابيع، بدأت في ترتيب لقاءات بين بعض قادة الوكالات الصحية الدولية الشريكة على خط المواجهة، بما فيها أطباء بلا حدود ومراكز الولايات المتحدة لمكافحة الأمراض والوقاية منها، وعدد صغير من الزملاء في الأمم المتحدة، بما في ذلك قيادة منظمة الصحة العالمية، لتبادل الأفكار حول الاستجابات للإيولا على نطاق غير منصوص عليه في أي من البروتوكولات القائمة. والاستجابة في هذا السياق تتجاوز عمل أي منا بمفرده، ونحن لن ندخر وسعاً للحفاظ على تلك الصلات الوثيقة القائمة على أرض الواقع.

وفي هذا الصدد، أود أن أشير إلى أنه بالإضافة إلى إعادة توجيه أنشطتنا، دعت البعثة والأمم المتحدة على نطاق أوسع وعلى أعلى المستويات إلى تجنب فرض عزلة دولية على ليبيا والبلدان المجاورة المتضررة من وباء الإيولا. وتسعى البعثة أيضاً إلى وضع ترتيبات لدعم جهات الاستجابة الأولية الدولية والأوساط الدبلوماسية لتمكين عناصرها من الإقامة والعمل في ليبيا. ويشمل ذلك إمكانية الاستفادة من الرحلات الجوية المكوكية للبعثة بين مونروfia وأكرا، والتي استؤنفت في ٧ أيلول/سبتمبر، والوصول إلى المرافق الطبية لبعثة الأمم المتحدة للحصول على الرعاية الطبية الاعتيادية.

ويواصل مقر الأمم المتحدة العمل مع الدول الأعضاء لإقامة مركز خاص لعلاج الإيولا والاتفاق على ترتيبات خاصة بالإجلاء الطبي لموظفي الأمم المتحدة وأعضاء السلك

لا تطبق البعثة مباشرة الحجر الصحي للمجتمعات المحلية أو المقاطعات، ولكنها ترصد جميع العمليات الأمنية في إطار حالة الطوارئ. ويظل الوضع الأمني لبعثة الأمم المتحدة في ليبيا قيد الاستعراض المستمر من أجل تهيئة الوضع الأمثل لها لتنفيذ ولايتها في حماية المدنيين. ونحن نقوم بدور كبير في اللوجستيات الخاصة بالاستجابة للإيولا، سواء في تخطيط العمليات أو تنفيذها. وتقود البعثة فريق لوجستيات الأزمة المشترك بين الوكالات الذي يتألف من منظمة الصحة العالمية وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) واللجنة الدولية للصليب الأحمر، وهو ينظم التخطيط اللوجستي وإدارة المخزونات ومراقبتها وتوزيعها والتنسيق مع وزارة الصحة والرعاية الاجتماعية. ويتصل الفريق بشكل وثيق مع لوجستيات بعثة الأمم المتحدة لإيصال الإمدادات إلى جميع أنحاء البلد.

ودعماً لجهود التوعية التي تبذلها الحكومة، تشارك بعثة الأمم المتحدة في ليبيا في جهود الاتصالات على الصعيد الوطني بشأن التوعية حول فيروس إيولا والتدابير الوقائية. ويتم ذلك من خلال وسائل الاتصال التقليدية والبرامج الإذاعية للبعثة التي تُبث بـ ١٧ من اللغات الليبية وطباعة أكثر من ١٥٠.٠٠٠ منشور، من بين أمور أخرى. وتحتفظ البعثة بوجود مدني في كل من مقاطعات ليبيا البالغ عددها ١٥ مقاطعة، حيث نعمل دائماً بشكل وثيق مع السلطات المحلية. ومنذ آذار/مارس، عندما أصبحت مقاطعة لوفاً مركز الجائحة في ليبيا، وفرت البعثة الدعم التنسيقي لمفوضي الشرطة في المقاطعات والفرق الصحية للمقاطعات وأفرقة العمل بشأن الإيولا في المقاطعات.

وخلال المناقشات مع العديد من مفوضي الشرطة والفرق الصحية في المقاطعات، لمست وجود تفكير متبصر وتخطيط ومبادرات بشأن التدابير الأساسية للوقاية من انتشار الإيولا.

وبالأمر، عقدت اللجنة التنظيمية للجنة بناء السلام اجتماعاً مع السيد نابارو، كبير منسقي منظومة الأمم المتحدة المعني بمعرض فيروس الإيبولا، وقررت أن تصدر بياناً لدعم جهوده. وقد أصدرنا، بصفتنا رؤساء تشكيلات لجنة بناء السلام الخاصة بسيراليون وغينيا وليبيا، رسالة في ٦ آب/أغسطس لتسليط الضوء على الحاجة إلى الدعم الدولي. وفي ١٨ آب/أغسطس، عقدنا أيضاً اجتماعاً مشتركاً غير رسمي عن طريق التداول بالفيديو مع الأمم المتحدة على الصعيد القطري، وهو ما أسفر عن إصدار بيان يشدد على ضرورة تعبئة الموارد وتنسيق الجهود الدولية. وخلال ذلك الاجتماع، أكد الأمين العام لاتحاد نهر مانو، السيد كابا، أيضاً ضرورة توثيق التنسيق الإقليمي. وينبغي أن تكون لجنة بناء السلام مؤهلة لمواصلة تيسير إدراج منظور إقليمي، وكذلك تعزيز الروابط ذات الصلة بين الجوانب الأمنية والإنسانية والإنمائية للأزمة.

إن وباء الإيبولا لم يسبق له مثيل. وليبيا تواجه أزمة متسارعة ومتعددة الأبعاد. وتزايدت الاحتياجات الإنسانية سريعاً. والقيود المفروضة على التنقل تؤثر بالفعل بشكل خطير على النشاط الاقتصادي، حيث يُتوقع أن يتباطأ النمو الاقتصادي بدرجة كبيرة، الأمر الذي سيشكل عبئاً إضافياً على الموارد المالية الحكومية الشحيحة أصلاً. وفي ليبيا، حدثت الأزمة في وقت كانت معدلات النمو تتراجع فيه بالفعل فيما كانت القيود المالية قد بدأت تؤثر على التمويل في العديد من المجالات، بما في ذلك تمويل أولويات بناء السلام الهامة.

وبرغم الجهود الوطنية والدولية الكبيرة، فإن هذا المرض الفتاك الذي يتجاوز الحدود الوطنية يتفشى الآن بسرعة كبيرة. والتحديات التي يشكّلها ما أصبح أسوأ وباء إيبولا في التاريخ تمثل عبئاً كبيراً لا يمكن لأي بلد تحمله بمفرده. والدعم المنسق جيداً من قبل المجتمع الدولي والتعاون الإقليمي أمران حاسمان تماماً. وقد نتج عن تفشي المرض تحديات في العديد من المجالات وأظهر أن ليبيا لا تزال، برغم التقدم الكبير المحرز خلال

الدبلوماسية وجهات الاستجابة الأولية الدولية التي تكافح الإيبولا. ومن منظماتنا، نسعى إلى استصدار قرار بصرف بدل مخاطر لموظفينا، تقديراً للضغط الشديد وعدم اليقين في ظل هذه الحالة التي لم يسبق لها مثيل، وهي حالة لم يرد لها ذكر لأسباب مفهومة، في أنظمة الأمم المتحدة القائمة.

إن هذا الوباء بنطاقه غير المسبوق يشكّل تحدياً لأي حكومة وأي مجتمع. وحتى مع استجابة ليبيا وشركائها، فالكارثة آخذة في الازدياد، وهي مأساة بالنسبة لبلد شهد الكثير من المصاعب. وقد تعهدت بعثة الأمم المتحدة بتقديم دعمها الكامل وتواصل استعراض نطاق القدرات التي يمكن أن تؤدي إلى وضع حد لهذه الآفة المعاصرة والتي لا بد من وضع حد لها وإيقافها في أقرب وقت.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيدة لاندغرين على إحاطتها الإعلامية، لا سيما تقديمها على نحو يتناسب مع الأزمة التي نحن بصدد حلها.

أعطي الكلمة الآن للسيد غرونديتس.

السيد غرونديتس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بالإعراب عن أحر تعازي لأسر وأصدقاء جميع الذين قضوا نحبهم في جائحة الإيبولا. وأود أن أثني على البلدان المعنية لقدرتها على الصمود وتصميمها الراسخ في هذه الأوقات العصيبة. وإنني أحيي شجاعة العدد الكبير من العاملين في الرعاية الصحية الذين يعملون بلا كلل لمكافحة هذا المرض الرهيب. وأود أيضاً أن أعرب عن التقدير للدعم الهام الذي تقدمه بعثة الأمم المتحدة في ليبيا وأعضاء الفريق القطري للأمم المتحدة، ولا سيما منظمة الصحة العالمية وسائر الشركاء الدوليين.

تؤدي لجنة بناء السلام دوراً هاماً في إذكاء الوعي وتعبئة الموارد وتشجيع الدعم الدولي المنسق لليبيريا التي تواجه الآن وباء قاسياً.

الوطنية ومواصلة تعزيز المؤسسات الوطنية، بما في ذلك قطاعات الشرطة والعدالة والأمن، من الأولويات الرئيسية. كما أن تحقيق لا مركزية الخدمات والإصلاح الزراعي، فضلا عن إدارة الموارد الطبيعية بصورة شفافة وقابلة للمساءلة، هي جميعا من الأمور الأساسية لتحقيق السلام والاستقرار في البلد في الأجل الطويل. وبينما نواصل دعم هذه الجهود المبذولة لبناء السلام في ليبيريا، ينبغي استخلاص دروس هامة من الأزمة الحالية، بما في ذلك بهدف مواصلة تعزيز القدرة على الصمود والعلاقات بين الدولة والمجتمع.

ونظرا للأثر السلبي للأزمة على الاقتصاد الليبيري، ستكون هناك حاجة أيضا إلى بذل جهود مشتركة من أجل حفز النمو والتنمية في المستقبل. وانضمام ليبيريا إلى منظمة التجارة العالمية قد يكون عاملا هاما في هذا الصدد. وبينما سيتعين على الحكومة الليبيرية أن تدبر موارد وطنية لتنفيذ أولويات بناء السلام على المدى الطويل، سيكون الدعم القوي المستمر من قبل الشركاء الدوليين في هذا المجال ضروريا أكثر من ذي قبل خلال فترة الانتعاش من الأزمة العميقة التي تواجه ليبيريا الآن. واستمرار حكومة ليبيريا في العمل من أجل صياغة ميثاق اتفاق جديد يمكن أن يشجع ترشيد وتبسيط أطر المانحين. بما يكفل فعالية الدعم المقدم مستقبلا ويجعله خاضعا للمساءلة. ومكتب دعم بناء السلام يقف على أهبة الاستعداد لأن يعيد بصورة مرنة توجيه تخصيص الأموال من صندوق بناء السلام، إن كانت ثمة حاجة إلى ذلك.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيد غرونديتس على إحاطته الإعلامية.

أعطى الكلمة الآن لوزير الدفاع الوطني الليبيري.

السيد سامو كاي (ليبيريا) (تكلم بالإنكليزية): من دواعي شرفي أن أشارك للمرة الثانية في جلسة للمجلس بشأن أنشطة بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا. وأود أن أبدأ بالإعراب عن عميق امتنان الرئيسة إلين جونسون سيرليف وحكومة وشعب ليبيريا

العقد المنقضي، بلدا هشاً يمر بمرحلة انتقال بعد انتهاء الصراع. وهي بلد هش من حيث الموارد والقدرة على الصمود في وجه صدمات من هذا القبيل. وقد شهدنا أيضا حوادث اضطرابات وانتشار الخوف في أوساط السكان وبعض المقاومة لتدخل الحكومة. ومن الواضح أنه ستكون هناك حاجة إلى دعم دولي مستمر للتأكد من أن المكاسب الهامة التي تحققت في مجال التنمية والاستقرار يمكن الحفاظ عليها، ولضمان أن تواصل ليبيريا السير على الطريق نحو السلام والازدهار في الأجل الطويل.

وينبغي أن ينصب تركيزنا الفوري على دعم ليبيريا في مكافحة هذا الفيروس الفتاك وفي تلبية الاحتياجات الإنسانية التي أوجدها. غير أنه يتعين ألا تتسم التدخلات القصيرة الأجل بقصر النظر. وينبغي، إلى أقصى حد ممكن، ربط الجهود المبذولة بالأهداف الطويلة الأجل. وعلى سبيل المثال، ينبغي ربط التدخلات القصيرة الأجل في مجال الصحة بتعزيز القطاع الصحي على المدى الطويل. وعلاوة على ذلك، ستكون هناك حاجة إلى وضع نهج شامل لمعالجة الطائفة العريضة من التحديات. وينبغي تشجيع ودعم الجهود التي تبذلها الحكومة لكفالة سيادة القانون وحماية المدنيين، فضلا عن الاتصالات العامة الفعالة والتدابير الأخرى لبناء الثقة، لمنع اندلاع المزيد من الاضطرابات الاجتماعية.

ويتعلق مثال آخر، يبرزه التقرير في معرض الحديث عن زيارتي إلى ليبيريا في أوائل تموز/يوليه، بالحاجة الملحة إلى إيجاد تمويل لسد الثغرات الفورية لدى الشرطة الوطنية الليبيرية على صعيد القدرات وفي ما يتعلق بالقدرة على التنقل. واستمرار الوجود الدولي القوي على أرض الواقع، بما في ذلك بعثة الأمم المتحدة، سيكون أمرا هاما لكل هذه الجهود. وينطبق ذلك أيضا على توفير موارد كافية ومرنة على وجه السرعة.

وفي مرحلة لاحقة، عندما تسنح الفرص مرة أخرى وتتوفر الموارد، ينبغي مواصلة جهود بناء السلام. وبينما قد تكون هناك حاجة إلى إدخال بعض التعديلات على برنامج بناء السلام المتفق عليه، فمن المحتمل أن تظل عمليات المصالحة

كما خصصت الحكومة، من خلال الهيئة التشريعية الوطنية، مبلغاً أولياً قدره ٥ ملايين دولار لدعم الاستراتيجية الوطنية لمكافحة انتشار الفيروس الفتاك. وجرى في وقت لاحق توجيه نداء إلى المجتمع الدولي لتقديم الدعم المالي واللوجستي والمادي من أجل تنفيذ الاستراتيجية الوطنية التي تمنح الأولوية للإجراءات التالية: توفير الحماية الشخصية للعاملين في مجال الرعاية الصحية وضمان سلامتهم، وتقديم خدمات رعاية صحية أفضل لجميع حالات الإصابة بفيروس الإيبولا، وتوفير الرعاية الصحية العامة للسكان، وذلك في جملة تدابير أخرى.

وعلى الرغم من كل هذه التدابير، فإن حالة الإنكار المستمرة والممارسات التقليدية والطقوس الدينية والخوف والمقاومة التي تبديها المجتمعات المحلية لا تزال تشكل عقبات تحول دون إحراز تقدم. وتستخدم الحكومة جميع الوسائل المتاحة للتغلب على هذه العقبات وللتقليل إلى أدنى حد من عنف الغوغاء وغيره من الانتهاكات للسلام والأمن. وبعد أن كانت الإصابة تقتصر على حالات قليلة سُجلت في آزار/ مارس، انتشر الوباء انتشاراً هائلاً ليتحول إلى حالة طوارئ صحية تتجاوز قدرة الحكومة على الاستجابة. وبينما نتكلم، يواصل هذا المرض الفتاك الانتشار والتسبب في حالة فوضى في العديد من المجتمعات المحلية. وينتشر الوباء حالياً في تسع مقاطعات من إجمالي ١٥ في ليبيا. وليبريا تفتقر إلى الهياكل الأساسية والقدرات اللوجستية والخبرة الفنية والموارد المالية اللازمة للتصدي بفعالية لهذا المرض.

وبصراحة، فإن استجابة المجتمع الدولي لنداء حكومتنا وشركائها، ولا سيما منظمة الصحة العالمية ومنظمة أطباء بلا حدود، لم تكن قوية في بداية الأمر.

ومع ذلك، فإننا نشعر بالامتنان للأمين العام لقيادته ومبادرته في تركيز الاهتمام العالمي على الفيروس، بما في ذلك تعيينه منسق لمنظومة الأمم المتحدة معني بفيروس الإيبولا، ممثلاً في شخص السيد ديفيد نابارو. ونشعر ببالغ الارتياح للجهود الجارية التي

للمجلس على دعمه المستمر للسلام والاستقرار في ليبيا. ونريد أيضاً أن نهنئكم، سيدتي الرئيسة، على ترؤسكم لمجلس الأمن في هذا الشهر.

إننا نجتمع في وقت تواجه فيه ليبيا تهديداً خطيراً لوجودها الوطني. فقد تسبب فيروس الإيبولا الفتاك في عرقلة أداء دولتنا لوظائفها الطبيعية. وقد انتقل المرض، الذي تم اكتشافه في أوائل هذا العام في القرى النائية من بلدنا، الآن إلى المراكز الحضرية، بما في ذلك العاصمة مونروفييا. وهو ينتشر الآن انتشار النار في الهشيم، ملتهما كل شيء في طريقه. والبنية التحتية الضعيفة أصلاً في قطاع الصحة الوطني ترزح تحت عبء المرض. وقد لحقت أضرار فادحة بالعاملين في المجال الصحي، ومن بينهم الأطباء والمرضون الذين يقفون على الخط الأمامي لمكافحة المرض، حيث فقد العديد منهم، بمن في ذلك بعض أبرز الأطباء والمرضين في البلد، أرواحهم.

وتسبب الانتشار السريع لهذا الفيروس في أزمة صحية، استلزمت أن تتخذ الرئيسة تدابير ترمي إلى احتوائها. وتشمل هذه التدابير إنشاء فرقة العمل الوطنية المعنية بفيروس الإيبولا، والتي ترأسها الرئيسة شخصياً؛ وإنشاء فريق لإدارة الحوادث بقيادة وزارة الصحة والرعاية الاجتماعية؛ وإعلان حالة الطوارئ لمدة ٩٠ يوماً. وتشمل التدابير الإضافية منح إجازة إلزامية لمدة شهر للموظفين الحكوميين غير الأساسيين، والتي جرى الآن تمديدتها لشهر ثان، وذلك للحد من انتقال العدوى من المرضى إلى الأصحاء. وجرى عزل المجتمعات المحلية التي ترتفع فيها نسبة الإصابة. وفي حالات محددة، فُرض الحجر الصحي على هذه المجتمعات بغية الحد من الحركة. وهناك نظام لحظر التجول مفروض حالياً على الصعيد الوطني، والذي لم يتم إدخال تعديلات عليه سوى أمس.

وأطلقت حكومة ليبيا حملة توعية بدعم كامل من بعثة الأمم المتحدة ووسائل الإعلام الليبرية ومنظمات المجتمع المدني ودوائر الأعمال وغيرها من الشركاء الثنائيين والدوليين.

الحكومة أن هناك مخاطر كبيرة وأن البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة لا تزال تشعر بالقلق إزاء صحة وسلامة مواطنيها. ونعرب عن تقديرنا لتلك البلدان ولنتمس تضامنها معنا عن طريق السماح لقواتها بمواصلة مهمتهما في ليبيا. ومن الضروري أن تستفيد خطة الأمم المتحدة الرامية إلى تعزيز الاستجابة الدولية من استخدام الأصول العسكرية أيضا. ونشكر البلدان التي وفرت تلك الأصول ونشجع البلدان الأخرى على القيام بذلك.

تؤيد حكومة ليبيا تأييدا كاملا طلب الأمين العام بشأن التمديد التقني لولاية بعثة الأمم المتحدة في ليبيا للأشهر الثلاثة المقبلة. وينبغي أن نوجه اهتمامنا وتركيزنا نحو ضرورة احتواء فيروس الإيبولا والقضاء عليه في ليبيا وفي البلدان الأخرى. ونهيب بالمجلس أن يواصل التحلي بالمرونة في ظل هذه الظروف الصعبة للغاية بالنسبة لليبيريا. ونأمل أيضا أن تراعي المداورات ضرورات حماية الاستثمارات والمكاسب التي تحققت في ليبيا على مر السنين بهدف تحقيق السلام والاستقرار. وأشكر المجلس على دعمه المستمر.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر الوزير ساموكاي، على إحاطته الإعلامية وعلى سفره إلى هنا بغرض عرض الحقائق بشأن ما يحدث في بلده.

لا توجد أسماء أخرى مدرجة في قائمة المتكلمين. وأدعو الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٠|٤٥.

تبذلها الأمم المتحدة فيما يتعلق بتعبئة الموارد وتنسيق التدخلات وتوسيع نطاقها، بهدف تعزيز القدرات اللازمة للاستجابة للحالة المساوية. وبالمثل، فإننا نعرب عن التقدير أيضا للإجراءات التي اتخذها الاتحاد الأفريقي بإيفاد فريق تقني بالأمس وتوفير التمويل اللازم لدعم الجهود الوطنية. بل وجه الاتحاد الأفريقي نداء اليوم إلى جميع دوله الأعضاء بهدف رفع جميع إجراءات الحظر على السفر المفروضة على البلدان المتضررة من تفشي فيروس الإيبولا في أفريقيا. ونطلب إلى جميع الدول الأعضاء في المجلس استخدام مساعيها الحميدة في تقديم الدعم لذلك النداء.

لا تزال الحالة الصحية الطارئة هذه تلحق الضرر بجميع قطاعات المجتمع. وقد ألحقت الضرر بالفعل باقتصادنا بمستوى خطير. وعلى سبيل المثال لا الحصر، فقد قوّضت الأنشطة الاقتصادية المحلية من قبيل التعدين والإنتاج المحلي للأغذية وخدمات النقل. وعلاوة على ذلك، فإن التباطؤ في الإنتاج الغذائي المحلي، وخاصة في المناطق المتضررة من البلد، كان له أثر سلبي على المؤن الغذائية، الأمر الذي تسبب في زيادة الطلب على السلع الأساسية المستوردة التي تباع بأسعار أعلى. وتضرر قطاع الضيافة أيضا بشدة من هذا الوباء. واليوم لا توجد رحلات جوية دولية من ليبيا وإليها سوى رحلات شركتي خطوط بروكسل الجوية والخطوط الملكية المغربية. وقد أدى وقف الرحلات الجوية إلى تزايد الصعوبات التي نواجهها، علاوة على زيادة القيود التي تعوق إيصال المساعدات الإنسانية.

وحتى اليوم، لم ترد أي تقارير عن أي إصابات في صفوف موظفي بعثة الأمم المتحدة، سواء كانوا وطنيين أم دوليين. وتدرك